

المحددات الخارجية لعرض النقود في الاقتصاد الجزائري

رايس فضيل
أستاذ مساعد
قسم علوم التسيير / جامعة تبسة
(foudil.rais@yahoo.com)

د. على لزعر
أستاذ محاضر
قسم علوم التسيير / المركز الجامعي سوق أهراس
(lazaarali@yahoo.com)

المقدمة:

في الجزائر تطرح إشكالية تذبذب مقابلات الكتلة النقدية نتيجة الإختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب التبعية للخارج عبر قناة قطاع المحروقات و التي ساهمت في تعميق ظاهرة عدم تنوع هذا الاقتصاد. ومنذ 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على كل من الوضع النقدي وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر الأمر الذي أصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المحدد الرئيسي للوضع النقدية الداخلية.

بناء على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في توفر فائض سيولة غير مستغلة ناتج أساسا عن إختلالات في الاقتصاد الوطني تتعلق بعملية الإنتاج وتوليد الدخل بالإضافة إلى عدم بلوغ السياسة النقدية المنتهجة الدور اللازم لتمويل الاقتصاد و استغلال الموارد المتاحة الشيء الذي يبعث على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة في عمليات إصدار النقود وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد بغرض استغلال السيولة الموجودة وتحويلها إلى استثمار منتج وتوزيع للاقتصاد.

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر والوقوف عند أهم التغيرات التي تطرأ عليها خاصة تلك التي يكون مصدرها القطاع الخارجي للوصول إلى معرفة العلاقة التي تربط بين المقابلات ومستويات الكتلة النقدية، وتحديد أهم المؤشرات المتعلقة بتأثير صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر على الوضع النقدية. و للإشارة يتم الاعتماد على هذه المؤشرات في صياغة أي سياسة إصلاح لاستغلال الموارد المتاحة لتمويل و توزيع الاقتصاد الوطني.

وفي الجانب البحثي تعرضت العديد من الدراسات والبحوث لهذه الظاهرة على المستويين في خارج وداخل الوطن. و من الدراسات الغربية¹ ما دار حول الموضوع دراسات تناولت العلاقة بين كمية النقود و الناتج في الإقتصاد الأمريكي. أما في الدول النامية كانت هناك العديد من الدراسات² في هذا المجال

¹. Voire : Williams, W., C. Goodhart, and D. Gowland" Money, Income, and Causality: The U.K. Experience", *American Economic Review*, June, (1976) PP. 417- 423.

². Voire : Abbas, K." Causality Test Between Money and Income: A Case Study of Selected Developing Asian Countries (1960- 1988)", *The Pakistan Development Review*. 30:4(1991) PP. 919-929.

أجريت لإختبار العلاقة السببية بين الناتج و عرض النقود في هذه الدول . في اقتصاديات المنطقة العربية فقد أنجزت عدة دراسات¹ في دول نفطية و أخرى غير نفطية كان الهدف منها إختبار العلاقة السببية بين عرض النقود و بعض المجاميع الإقتصادية الكلية ، و منها ما تناول العلاقة بين كمية النقود و حجم رأس المال المتدفق للداخل.

أما على مستوى الوطن فقد قامت العديد من الدراسات لوصف و تحليل الظاهرة على فترات مختلفة و من أهمها ما تعرض² لتطور كمية النقود في الإقتصاد تبعا لتغير هيكل الناتج الوطني. و منها ما تناول³ محددات عرض و طلب النقود في الجزائر و كيفية إصلاح السياسة النقدية لتصحيح الإختلالات و إستغلال الموارد المتاحة. وخلال العشر سنوات الأخيرة قدم المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي سنة 2005 تقريرا⁴ يشرح فيه أهم التغيرات في المجاميع النقدية في الجزائر ومصدر هذه التغيرات و كيفية إصلاح السياسة النقدية.

والجلي أن الهدف من هذه الدراسة المتمثل في تحليل العوامل الخارجية التي تأثر على الوضع النقدي في الجزائر، يتحقق باستخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور :

- يتطرق المحور الأول لمفاهيم أساسية حول الكتلة النقدية حيث يتم التعرض لأهم محددات الطلب على النقود التي تساعد السلطات النقدية على تحديد المجمع النقدي الملائم،
- ويتناول المحور الثاني التغيرات في الحسابات الخارجية وأثره على الوضعية النقدية للوقوف على مدى تأثير العوامل الخارجية على الوضعية النقدية،
- أما المحور الثالث فيخصص لتحليل الوضع النقدي في الجزائر لإبراز أهم الإختلالات في الوضعية الحالية، الشيء الذي يوضح الرؤية حول السياسات الواجب تطبيقها من أجل الاستثمار المنشود.

أولاً : الكتلة النقدية : المفاهيم الأساسية

من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية تهتم السلطات المخولة بعنصر الطلب على النقود لكونه موضوعا مهما بشكل أساسي في التحليل النقدي حيث يكاد يجسد مع عرض النقود النظرية النقدية بكاملها ويترجم غاياتها. وبالرجوع إلى الأدبيات تفترض النظرية التقليدية أن الطلب على النقود يتشكل بناء على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل فقط ومن ثم فهي تفي بدافع المعاملات فقط⁵. أما بالنسبة للنظرية الكينزية فإنها تفترض أن هناك ثلاث دوافع أساسية للطلب على النقود تتمثل في المعاملات والاحتياط والمضاربة. وأن أهم محدد لهذه الدوافع هو الدخل وسعر الفائدة والمستوى العام

¹. من بين أهم هذه الدراسات: خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **العلاقة بين أمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية**، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد الرابع، 1432 هـ.

². دراسة للأستاذ محمّد الحسين بن يسعد بالغة الفرنسية سنة 1974 بعنوان محاولة للتحليل النقدي مع الإشارة إلى الجزائر.

³. صدرت سنة 1993 دراسة للأستاذ مراد قمري بالغة الفرنسية بعنوان: عرض النقود في الجزائر.

⁴. **نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر**، (الجزائر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2005)، ص: 60- 61.

⁵. أحمد هني، **العملة والنقود**، الطبعة الرابعة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص: 124.

للأسعار¹. أما بالنسبة للمدرسة النقدية المعاصرة فتفترض أن الطلب على النقود يخضع لنفس المبادئ العامة التي تحكم الطلب على السلع والخدمات².

ومن الناحية العملية تساعد معرفة محددات الطلب على النقود السلطات النقدية على اتخاذ قراراتها بشأن الكتلة النقدية ومكوناتها، فكل نوع من النقود يتأثر بمحدد أو أكثر من محددات الطلب. ومن أجل الربط بين الطلب وعرض النقود لابد من معرفة مكونات الكتلة النقدية (عرض النقود). وعادة ما تكون البداية بما يعرف بالقاعدة النقدية التي تعتبر العنصر الأساسي في النظام النقدي وتسمى كذلك بالنقود عالية القوة لأن تغيراتها - في العادة - ما تؤدي إلى حدوث زيادات في النقود والإئتمان أكبر من التغيرات الأولية (التغيرات في القاعدة النقدية)³.

وكما هو معلوم تتكون القاعدة النقدية من عنصرين مهمين⁴ : وهي العملة في التداول والاحتياطات .

ويتم بناء الكتلة النقدية بمختلف مستوياتها انطلاقاً من القاعدة النقدية، حيث نجد⁵ المفهوم الضيق وتكون مكونة من العملة في التداول مضافاً إليها الودائع تحت الطلب في الاقتصاد والمفهوم الموسع وتكون مكونة من المفهوم الضيق مضافاً لها الودائع لأجل ويسمى هذا المجمع أيضاً بالسيولة المحلية الخاصة. أما الكتلة النقدية أو السيولة الكلية للاقتصاد فتشتمل على السيولة المحلية الخاصة مضافاً إليها الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية كما يضم هذا المجمع مجموع وسائل تخزين القيم.

يعتبر عرض النقود بالمعنى الواسع أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي كما يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية. وعليه يتوجب على أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي متابعة ما يحدث من تغيرات لهذا المجمع⁶.

وللإشارة فإن أهمية كل مجمع تختلف تتبع درجة تطور الاقتصاد ووظائف النقود. وفي هذا الصدد هناك نهجين معروفين⁷ يعترف كل منهما بوظائف معينة للنقود، وهما النهج التقليدي و الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي ويحدد عرض النقود على أساس وظيفة وحيدة تعتبر وسيطاً للتبادل فقط: أي أن عرض النقود يقتصر فقط على المفهوم الضيق).

أما بالنسبة للنهج الحديث فإن عرض النقود يتحدد بوظيفة أخرى للنقود وهي مخزن القيمة : أي وبمعنى آخر أن عرض النقود يشمل مجتمعات أوسع من المفهوم الضيق حسب تطور النظام المصرفي ووسائل الدفع في الاقتصاد.

¹. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، ج 1: الأسس النظرية، (الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر، 2004)، ص 230 - 235.

². المبادئ العامة : مستوى الأسعار، مستوى الدخل الحقيقي أو الناتج القومي، سعر الفائدة، معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار. للتوسع أكثر في الموضوع: سامي خليل، إقتصاديات النقود و البنوك، (الكويت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1982)، ص: 174.

³. دليل الإحصاءات المالية و النقدية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2001)، ص: 64.

⁴. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998)، ص 72.

⁵. محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثالث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 47 - 63.

⁶. Edward Shapiro, **Macro Economic Analysis**, 1edition, (London :Har Court Brace Jovanovich, 1982), p :174.

⁷. T.Mayer and others, **Money, Banking and the Economy** , (New-york: Norton and Company 1984), p :168.

وما يمكن قوله أن اختيار مقياس معين أو أكثر من أجل صنع السياسة النقدية ومراقبة التطورات النقدية، يتأثر بمدى استقرار العلاقة بين المتغير النقدي الكلي وبين الطلب الكلي الاسمي للاقتصاد ومدى قابلية التنبؤ بهذه العلاقة، بالإضافة إلى درجة تحكم السلطات النقدية في المتغير النقدي الكلي.

ثانياً : التغيرات في الحسابات الخارجية والوضع النقدية في الاقتصاد

من بين أهم العناصر التي تجرى عليها عمليات إصدار النقد أو تدميره: الذهب والعملات الأجنبية. ويرتبط هذان العنصران ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات الخارجية مما يعطي هذه الأخيرة تأثيراً كبيراً على أي وضعية نقدية محلية. ومن أمثلة على هذه الحالة ارتفاع أسعار البترول المؤدي إلى دخول كميات معتبرة من العملة الأجنبية التي يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد من تضخم وعدم التصنيع، كما يؤدي هذا التدفق للعملات الأجنبية إلى زيادة الإنفاق بالعملة المحلية. ومن خلال هذه القناة تؤدي التدفقات الاستثنائية للعملات الأجنبية إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة ويعتبر ذلك مصدراً للصعوبات في الاقتصاد إذا عرقل تنوع الصادرات أو قوض مجالات النشاط التقليدية على المنافسة، ومن شأن ذلك كله تعزيز الهشاشة الهيكلية لميزان المدفوعات¹ لأن التغيرات في رصيد المبادلات الخارجية لها تأثير على عرض وطلب النقود المحلية مقابل العملات الأجنبية².

ويعني ما سبق أن عرض النقود في الدولة متغير تابع لما يحدث من تغيرات في المعاملات الخارجية حسب بعض الاقتصاديين³ لكون الزيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة تدفق المعدن النفيس (حالة نظام الذهب) إلى الاقتصاد المحلي ومن ثم زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي يكون عرض النقود نتيجة للنشاط الاقتصادي. وعلى عكس هذا الاتجاه الفكري نجد الاقتصادي إرفينغ فيشر في صيغته المعروفة بصيغة المبادلات⁴ أن كمية النقود في المعادلة هي متغير خارجي. حيث ينظر إلى تصرفات البنك المركزي فيما يتعلق بتغييره لعرض النقود أنه سلوك مستقل خارج النموذج⁵. أما النظرية النقدية الكينزية فهي تقترض أن عرض النقد هو خارج النموذج لكونه يتحدد بقرارات إدارية يعتمدها البنك المركزي أو أي سلطة مسؤولة عن الإئتمان في الدولة⁶.

وفي هذا المجال لا يمكن إغفال وجهة نظر أنصار المدرسة ما بعد الكينزية⁷ تظهر في افتراض النموذج الخاص بالاقتصاد الكلي أن عرض النقود متغير داخلي، ويمكن باستخدام النظرية الكمية

¹. كريستين زادة، المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، (صندوق النقد الدولي مارس 2003)، ص 51.

². Samuelson Alain, *Les grands Courants de la pensée Economique*, (Algerie: Office des Publication Universitaire, 1993), p : 471.

³. من هؤلاء الاقتصاديين: جون بودان و جون لوك و دافيد هيوم، و جون ستيوارت ميل، راجع: جالبريث جون كنيث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة، أحمد فؤاد بلبع، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001)، ص 46-47.

⁴. صيغة المبادلات لفيشر: $(M.V = P.T)$

⁵. الدباغ أسامة بشير، البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، (عمان: الدار الأهلية، 2006)، ص: 119.

⁶. الدباغ أسامة بشير، البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 119-121.

⁷ - أبرز الاقتصاديين في هذه المدرسة: جوان روبنسون حيث تصر على قراءة المعادلة: $(M.V = P.Y)$ ، من اليمين إلى اليسار.

للقود لتفسير العلاقة السببية بين العرض النقدي و مستوى الإنتاج باعتبار التغيير في مستوى النشاط الإنتاجي هو السبب الذي يستحث التوسع في العرض النقدي¹.

ويمر تأثير الصادرات على عرض النقود بعمليات متتالية (يطلق عليها النموذج المبسط² هي تصدير الصادرات إلى الخارج يؤدي إلى الحصول على الذهب و العملات الأجنبية فيقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية فيؤدي ذلك إلى زيادة إصدار العملة المحلية و ينتج عن كل هذا إرتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. و يحدث العكس في حالة الإستيراد. ويتدخل البنك المركزي من خلال بيع أو شراء أصول مالية بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية بغرض عدم المساس بالأساس النقدي. والهدف من هذه السياسة هو الحد من الأثر التضخمي للتدفقات (التعقيم). وتعتبر من الإجراءات المتبعة بكثرة خاصة في حالة عدم وجود كساد اقتصادي³، عندما يكون الميزان الإجمالي للمدفوعات لاقتصاد معين في حالة عجز، يتدخل البنك المركزي بالضرورة لشراء العملة المحلية وبيع ما يلزم من احتياطات دولية، إذا لم يقم البنك بأي عملية أخرى فإن القاعدة النقدية سوف تتناقص. و يتم قياس درجة التعقيم بمعامل التعقيم (α) في العلاقة التالية⁴:

$$\Delta(DC) = \alpha \cdot \Delta(FR)$$

حيث :

(DC) : حجم الأصول المحلية الصافية للبنك المركزي،

(FR) حجم الأصول الأجنبية الصافية إذا كانت ($\alpha = -1$) يمكن القول أن هناك استقلالية نقدية. يمكن أيضا قياس درجة التعقيم من خلال نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى القاعدة النقدية (FR/H) حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود سياسة تعقيم نشطة.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تنطلق من فرضية أن عرض النقود متغير خارجي استنادا إلى نتائج البحث المشترك⁵ لفريدمان و أنا شوارتز الدالة على أن التغيير في مستوى العرض النقدي هو السبب وليس النتيجة لركود النشاط الاقتصادي الكلي. ومن الأهمية بمكان ذكر أن هذه النظرية لا تبدي اهتماما كبيرا في بيان طريقة زيادة عرض النقود رغم قولها بأن آلية نقل التأثيرات النقدية إلى الاقتصاد ستختلف بحسب اختلاف مصدر الزيادة في العرض النقدي⁶.

¹. الدباع أسامة بشير، نفس المرجع أعلاه، ص: 370.

². مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية، (لجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005)، ص 162 - 163.

³. Jaques RIBOUD, **MONNAIE EXTERNE CONSTANTE : EMPLOI POUR LA REGULATION MONETAIRE (pouvoir d'achat et taux de change)**, Centre Jouffroy pour la Réflexion Monétaire, Collection de la R.D.P (Revue Politique et Parlementaire), 1993, p :74.

⁴.Aizenman Joshuq, Reuven Glick, **STERILISATION, MNETARY, AND GLOBAL FINANCIAL INTEGRATION**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH,(1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, March 2008), pp : 07-08. <http://www.nber.org/>

⁵. البحث المشترك " التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية: 1867 - 1960"، المنشور سنة 1963.

⁶. الدباع أسامة بشير، نفس المرجع السابق، ص: 370.

وما يمكن استخلاصه أن تيارات الفكر النقدي تشير بهذا الفرض الأساس في النماذج جدلا واسعا أدى بالاقتصادي الفرنسي جاك ريف إلى القول "إن كل الفكر الإقتصادي وكل السياسة النقدية المعاصرين مؤسسان على فكرة استقلالية كمية النقد المتداول ويلاحظ في هذا الصدد أنه إذا لم تكن كمية النقود المتداولة متغيرا مستقلا فإن النظرية العامة في العمالة والفائدة و النقد تفقد أهم أساس لها ولا تبقى بالتالي صحيحة"¹.

وإذا كانت الصعوبات العملية والنظرية قد حالت دون وضع دالة لعرض النقد فإن هذا لا يحجب وضع تصور ملامح لوجودها، بل وأكثر من ذلك يجب الاعتراف بأن عرض النقود يتطور التعامل معها لكونها مفهوما اقتصاديا على غرار مفهوم الطلب على النقود. كما يوجد للفرضية البديل للفرضية السابقة التي تنص على أن عرض النقود متغير داخلي في النموذج وبالضبط متغير تابع لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى المستقلة السند النظري و العملي الكافي و تعتبر هذه الفرضية هي الفرضية الأساس لكونها مدعومة بنتائج العديد من الدراسات² كما تركز الدراسة الحالية على هذه الفرضية.

ثالثاً : تشكيل الوضع النقدي في الجزائر

كأي اقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر. و ترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات. كما أن طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول أهمها قانون النقد والقرض 90- 10 المتعلق بالجانب النقدي للاقتصاد³.

وتعتبر الفترة 2000 - 2008⁴ من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات سواء المحلية والخارجية، فعلى المستوى المحلي انتهى برنامج الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية سنة 1998، و تم البدء في تطبيق برامج وطنية رصدت لها مبالغ ضخمة و كانت البداية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي سنة 1999⁵، بالإضافة إلى البرامج اللاحقة خاصة برنامج الفترة 2005 - 2009⁶ المتعلق بدعم النمو. وعلى المستوى الخارجي هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 و التي وصلت إلى أقصاها سنة 2007، و قد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث إرتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

¹. محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 116 - 117.

². عبد الله القدير خالد بن حمد، العلاقة بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، مرجع سابق، ص: 8 - 27.

³. للإطلاع أكثر : محمد الشريف إلمان، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الإقتصادية الخاصة بالتخطيط، الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005)، ص 420 - 432.

⁴. تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، أكتوبر 2008. متوفر على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

⁵. نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، الجزائر، 2005، ص 60 - 61.

⁶. تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، أكتوبر 2008.

خلال الفترة 2000 - 2008 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية و التي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية¹.

جدول رقم 01 :

الوضعية النقدية في الجزائر بين 2000 - 2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
10246,9	7415,5	5515,0	4179,7	3119,2	2342,7	1755,7	1310,7	775,9	صافي الموجودات الأجنبية
3291	-1420,9	-687,5	-109,2	525,2	1012,2	1145,8	1162,8	1246,6	صافي الموجودات الداخلية
1540,0	1284,5	1081,4	921,01	874,3	781,3	664,7	577,2	484,5	التداول النقدي خارج البنوك
2965,1	2570,4	1760,6	1240,5	1133,0	719,6	642,2	554,9	467,5	الودائع تحت الطلب
4964,9	4233,6	3177,8	2437,5	2165,7	1631,0	1416,3	1238,5	1048,18	النقود
1991,0	1761,0	1649,8	1632,9	1478,7	1723,9	1485,2	1235,0	974, 3	شبه النقود
459,8	378,7	335,8	276,0	158,3	130,1	109,4	106,4	96,2	ودائع لدى الخزينة و المصكوك بريدية (CCP)
6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3644,3	3354,9	2901,5	2473,5	2022,5	الكتلة النقدية (M ₂)

Source : RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

تبين بيانات الجدول تضاعف حجم للموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة، فقد انتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008. وحسب تقارير بنك الجزائر² حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي للإصدار النقدي خاصة منذ سنة 2005، حجم الكتلة النقدية.

¹ - Rapports 2008, 2007, 2006, 2005, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

² - RAPPORT 2006, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الإدخارات المالية من طرف الخزينة العمومية، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائئا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، و يساهم كل هذا التراكم للموارد في رفع سيولة النظام البنكي¹. كما تظهر مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية وجود تذبذب كبير، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38,6% من الكتلة النقدية وارتفعت إلى 85,5% في 2004 لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2008 إلى 147,3%. ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل وإختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية. وبناء على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضع المالية الخارجية وتراكم إحتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المقابل الرئيسي للكتلة النقدية.

من ناحية أخرى يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم ونوع الودائع، فخلال فترة الدراسة تضاغضت الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية ستة مرات، حيث أن مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية تغيرت عبر السنوات على النحو التالي: لم تتجاوز سنة 2000 23,11% و بلغت 42,62% في 2008. ومن جهة أخرى سجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع زيادة ملحوظة 49,8%، 56,7% و 57,7% في 2006، 2007 و 2008 على التوالي دلت على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك. وقد كان ارتفاع المكونات الأخرى وهي العملة في التداول والودائع لأجل أقل حدة خلال نفس الفترة. وتعتبر هذه التغيرات على أن هناك تذبذب في الطلب على النقود ويتضح ذلك في التغير الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وبالتالي على البنك المركزي الاهتمام أكثر بالمجاميع الأقل تذبذبا و التي يمكن التنبؤ بها. رغم أن العملة في التداول كمكون أساسي للكتلة النقدية لم تكن متذبذبة خلال فترة الدراسة كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب إلا أنها تعتبر مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج. تمثل كل من العملة في التداول والودائع تحت الطلب مجموع السيولة في الاقتصاد وهي سيولة ضخمة بكل المعايير وتعتبر على أن هناك إختلالات في الاقتصاد الوطني تساهم في توليد هذه السيولة وفي نفس الوقت تمثل عائقا أمام استغلالها.

لقد أفرز تراكم الموارد المالية لدى البنوك وضعاً مميّزا حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (حقوق على الدولة و قروض للاقتصاد) ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلية للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض الكبير للسيولة يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة) عبر مختلف التدابير المتخذة من طرف

¹. النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، و التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003.

السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض. ما يؤكد أن السبب في هذه السيولة هو ارتفاع إيرادات تصدير المحروقات التي تغذي بشكل كامل صافي الموجودات الأجنبية لدى بنك الجزائر، هو قيام هذا الأخير بسياسة تعقيم نشطة خلال السنوات الأخيرة لتفادي الآثار السلبية لتدفق العملة الأجنبية على الاقتصاد الوطني. ويتم قياس درجة التعقيم بما يعرف بنسبة التعقيم حيث تنسب صافي الموجودات الأجنبية لدى بنك الجزائر للقاعدة النقدية¹ كما يوضحه الجدول رقم 2.

يلاحظ أنه ابتداء من 2001 تجاوزت نسبة التعقيم 100% وهذه السنة هي السنة التي بدأ فيها بنك الجزائر بتشكيل احتياطات الصرف. وقد نتج عن هذه السياسة النشيطة تراكم للسيولة كما سبقت الإشارة إلى ذلك وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض² مثلما هو موضح في الجدول رقم 3 معبرا عنه بالموارد التي تتلقاها البنوك في شكل ودائع D وما تمنحه من قروض C كاستخدامات لهذه الموارد.

جدول رقم (02) :

نسبة التعقيم (FR/B) في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القاعدة النقدية (B)	550,2	777,4	846,7	1152,3	1160,1	1163,3	1335,3	1729,0	1925,5
صافي الأصول الخارجية	274,3	1313,6	1742,7	2325,9	3109,1	4151,5	5526,4	7382,9	10227,6
FR/B	49,85	168,9	205,8	201,8	268	356,8	413,8	427	531

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، و التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003.

جدول رقم (03):

إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك (2000 - 2008) (مليار دج).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الودائع (D)	1441,8	1789,9	2127,3	2443,4	2705,3	2960,5	3516,5	4517,3	5161,8
القروض (C)	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1534,3	1778,9	1904,1	2203,7	2614,1
D/C	145,1	165,9	177	177	176,3	166,4	184,6	205	197,4

Source: RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

يلاحظ من بيانات نفس الجدول أن هناك فوائض في الودائع على مدى الفترة 2000 - 2008 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وحسب محافظ³ بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة مما يزيد من تفاقم مشكلة تفاقم السيولة هو التذبذب الكبير الذي يظهر على المبالغ المتداولة بين البنوك، رغم أن هناك فائض ضخم للسيولة في الجهاز المصرفي كما يوضحه الجدول رقم 4.

¹. RAPPORTS , 2006, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

². RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

³. RAPPORTS 2001, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

وباعتبار 2003 سنة أساس يكون الرقم القياسي للسيولة لسنة 2008: 465,63% و يرجع كل ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على استغلال هذه الموارد بالإضافة إلى غياب سوق مالية تساعد على ذلك.

ومن أجل احتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية و التي تتمثل في¹ سياسة استرجاع السيولة لفترة 07 أيام و 03 أشهر (وسيلتي السوق). التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) ثم سياسة الاحتياطي الإجباري. تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة و الجدول رقم 05 يوضح ذلك.

للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي: الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لديه بنك الجزائر بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك. وباختصار يثبت التغير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة لها من خلال قانون النقد والقرض وأهم هدف هو تنويع الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (04) :

السيولة المصرفية (مليار دج)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المبلغ المتداول بين البنوك	---	1,2	76,4	7,3	16,3	31,6
السيولة لمصرفية	611,2	673,00	732,00	1146,00	2001,18	2845,95

Source: RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria

جدول رقم: (05)

نسب إمتصاص السيولة حسب كل نوع من الأدوات

السنة	2005	2006	2007
إسترجاع السيولة	67,04%	40,33%	59,29%
التسهيل الخاصة بالوديعة	7,41%	40,94%	26,04%
الإحتياطي الإجباري	25,55%	18,73%	14,67%

Source: RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2006, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

خاتمة : السياسة الاقتصادية و تمويل الإقتصاد:

تتص مبادئ القانون² 90- 10 و 03- 11 على أن أهداف السياسة النقدية تنحصر في استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد ونمو سريع للاقتصاد. وبالرجوع إلى

¹. RAPPORTS 2003, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Bank of Algeria.

². القانون: 90- 10.

التقرير السنوي¹ لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 (تاريخ بداية تكوين الاحتياطات الأجنبية) يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف استقرار الأسعار بعين الاعتبار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي² لسنة 2003 ما يلي "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك". وي طرح هذا التناقض في أهداف السياسة النقدية ودور بنك الجزائر - بصفته المخول الوحيد بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية- التساؤل حول الفائدة من معدل تضخم منخفض أو مستهدف (ابتداء من سنة 2003 الهدف ألا يزيد المعدل عن 3%) ومعدل بطالة مرتفع جدا يقارب 12% في بعض السنوات فمثلا كان معدل البطالة للسنوات³: 2005، 2006، 2007 على التوالي: 11,8%، 12,3%، 15,3% .

يمكن القول أن هذا التحول في سياسة بنك الجزائر جاء كرد فعل، لتكوين سيولة مفرطة ابتداء من 2001، فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 10/90 بنك الجزائر بتنفيذ السياسة النقدية وضمان الاستخدام التام للموارد والنمو السريع للاقتصاد، ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لاستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة. ومن الطبيعي أن يتطلب هذا الوضع البحث عن إستراتيجية وطنية شاملة لتتبع مصادر الدخل أولا وفتح المجال أمام القطاع المصرفي ليلعب دوره في تمويل الاقتصاد والتوقف عن مسار الخصخصة بالإضافة إلى البحث عن سياسة تمويلية واضحة لإنشاء وتشجيع المؤسسات التي تساهم في تنويع الدخل وتوليد قيمة مضافة تمكن من تقليل البطالة. ولمواجهة هذا الوضع واستغلال أحسن للموارد المالية الموجودة يمكن القيام بالخطوات التالية:

- هناك ما يعرف بسياسة البناء، التشغيل و التحويل (*BOT*)، حيث يقوم القطاع الخاص ببناء مؤسسات إنتاجية ثم تشغيلها ثم تحويلها بشروط معينة و أجل محددة للدولة، بدل خصخصة مؤسسات مفلسة، ويساعد ذلك على إستغلال أحسن للموارد المالية المتوفرة، توفير مناصب شغل، تطبيق أحسن للقانون المحلي، و تنويع الإنتاج الوطني⁴.
- لتفادي الأثر السلبي لتدفق العملات الأجنبية على الاستقرار النقدي الداخلي يمكن للدولة أن تستغل هذا الرصيد في استيراد معدات رأسمالية متطورة للإنتاج. و هي تكون بذلك قد تفادت مشكلة التوسع النقدي والسيولة بالإضافة إلى أن المعدات الرأسمالية المستوردة ستمكن من تدعيم وتنويع الإنتاج الوطني تستند هذه السياسة الأخيرة إلى مبدأ تصدير سلعة أولية و إستيراد سلعة رأسمالية إنتاجية، وتجربة الدول الخليجية في هذا المجال ناجحة إلى حد ما⁵.

1 - RAPPORTS , 2001, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

2 - RAPPORTS , 2003, **EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE**, Bank of Algeria.

3 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص: الوضع الاقتصادي والاجتماعي (للأمة لسنة 2008)، www.cnes.dz .

4- في هذا المجال نجحت الصين نجاحا ملحوظا. للإطلاع أكثر: أمل نجاح البشبيشي، نظام البناء و التشغيل والتحويل، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية (صندوق النقد العربي)، العدد 35 نوفمبر 2004 .

5- جميل طاهر، النفط و التنمية في الأقطار العربية: الفرص و التحديات، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1997)، ص 34- 35.

- العمل على أن تساهم السياسة النقدية في تنويع الأدوات المالية لدى الجهاز المصرفي لجعل الطلب على النقود أكثر استقراراً والتأثير عليه وقت الحاجة، وقد أعطى هذا الإجراء ثماره في تجربة الدول الخليجية النفطية¹.
 - الاجتهاد في صياغة سياسة توزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية بما يكفل حياة كريمة للمواطن، ويساهم في التوعية والتحسيس، وبناء رأس مال بشري الذي يعتبر الرأس مال الوحيد الذي لا يتأثر بأي نوع من الصدمات داخلية كانت أو خارجية.
- بناء على كل ما سبق يتضح أن المطلوب من السياسة النقدية ليس إصلاح كل الإختلالات القائمة وإنما أن تلعب دوراً إيجابياً في ذلك، بدل الحيادية، و يجب التأكيد على أن الأهداف التي أقرها قانون 10 - 90 السياسة النقدية واقعية وأن تحقيقها يحسن وضعية كل مواطن. ■.

¹ - كلاوس إندرز و أزال وليمز، المملكة العربية السعودية: إدارة الثروة النفطية، نشرة صندوق النقد الدولي، 19 سبتمبر 2008.
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/car091908aa.pdf